وتتابع الخطباء على الكلام، فرد الحباب على عمر وحذر أصحابه أن يسمعوا له ولأصحابه فتفوتهم الرياسة، وتبعه أبو عبيدة بن الجراح فوعظ الأنصار بأن لا يكونوا أول من بذل وغيّر بعد أن كانوا أول من نصر.

ثم قام قيس بن سعد سيد الأوس وأحد كبار حزب الأنصار، فأقر بحق المهاجرين في تولي الخلافة، وحق تقدمهم على من سواهم وكان مما قاله:

(يا معشر الأنصار أما وا، لئن كنا أولى الفضيلة في جهاد المشركين، والسابقة في الدين، ما أردنا إن شاء ا غير رضا ربنا، وطاعة نبينا، والكرم لأنفسنا، وما ينبغي أن نستطيل بذلك على الناس، وما نبتغي به عرضاً من الدنيا، فإن ا تعالى ولي النعمة والمنة علينا بذلك، وإن محمداً رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم) رجل من قريش، وقومه أحق بميراثه وتولي سلطانه، وايم ا، لا يراني أنازعهم هذا الأمر أبدا، فاتقوا ا ولا تخالفوهم، ولا تخادعوهم).

لا يهمنا تفصيل ما جرى بعد ذلك، من مبايعة أبي بكر، وما حدث قبيل ذلك من معاودته الخطابة وترشيحه أبا عبيدة وعمر مرة ثانية، ورفضهما وإسراع قيس بن سعد بمبايعة أبي بكر، وتناول الحباب بن المنذر لسيفه وأخذهم على يده، ثم ضربه وجوه الناس بثوبه من غيظه إلى أن فرغت البيعة.

كل ذلك لا يهمنا. ولكن الذي يهم، هو هذا الاجتماع على أمر انتخاب رئيس للدولة. وهذه الخطب السياسية المتبادلة بين حزبين، يدافع كل منهما بالحجة والدليل على أنه أحق من الآخر بتولي هذه الرياسة، حتى تم تسليم أحدهما بحق الآخر، تسليما أيدته الأكثرية الحزبية، على صورة رجحت فيها كفة حزب على حزب، بطريقة حرة، أفسحت المجال للمعارضة أن تنطق انطلاقاً لا معوق له.

هذه الصورة المستمدة من وقائع اجتماع يوم السقيفة الاثنين 12 من ربيع الأول سنة 11 للهجرة (8 حزيران 623 م) نراها قد استجمعت كل أركان الحكم الديمقراطي في وضعه الجوهري. ولا يعنينا في كثير ولا قليل ألا يكون هذا الاجتماع، قد اتبعت فيه بعض